مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دراسة تحليلية للفوائد والتكاليف للمناطق الحرة
اسم الكاتب: د. سمير شرف، د. معن ديوب، ماجد محفوض
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3996
تاريخ الاسترداد: 2026/05/13 22:30 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (4)2005
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Science Series Vol. (27) No (4) 2005

دراسة تحليلية للفوائد والتكاليف للمناطق الحرة

الدكتور : سمير شرف*
الدكتور : معن ديوب**
ماجد محفوض***

(قبل للنشر في 2005/11/14)

□ الملخّص □

يعتبر إنشاء المناطق الحرة بهدف توفير هياكل أساسية فعالة و القضاء على البيروقراطية ضمن نطاق محدد أداة شائعة الاستعمال لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التصدير.

و لكن أداء المناطق الحرة يعتمد إلى حد كبير على سياسات أخرى، و لاسيما السياسات الموضوعة لتنمية الموارد البشرية، و الهياكل الأساسية اللازمة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التصدير و زيادته .

و توجد مناطق حرة ناجحة في العالم في بلدان مثل الصين – كوريا – تايوان ، كما توجد مناطق حرة أخفقت في اجتذاب استثمارات هامة، حيث كانت التكاليف أكبر من الفوائد الاقتصادية و الاجتماعية . وهنا جاء بحثنا من أجل إعطاء فكرة أساسية من خلال تقييم عمل المناطق الحرة، و ذلك بتحليل الفوائد و التكاليف في ظل الأهداف و الغايات التي أنشأت من أجلها .

*أستاذ مساعد في قسم العلوم المالية و المصرفية – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سوريا
** مدرس في قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سوريا
*** طالب ماجستير في قسم الاقتصاد و التخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سوريا

مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (4)2005
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Science Series Vol. (27) No (4) 2005

An Analytical Study of the Benefits and the Costs of Free Zones

Dr : Samir Sharaf*
Dr : Maan Dayoub**
Maged Mahfoud ***

(Accepted 14/11/2005)

□ ABSTRACT □

The establishment of Free Zones in order to provide basic and efficient constructions and to get rid of bureaucracy in a limited range is considered a common means to enhance the direct foreign investment that is directed towards exportation.

The performance of the Free Zones depends in a great deal on other policies , especially those that are established to develop the human resources and the basic constructions that are needed to attract and increase the direct foreign investment that is directed towards exportation.

There are successful Free Zones in the world in countries such as (China – Korea – and Taiwan) . There are also Free Zones that failed to attrack important investments where the expenses were more than the economic and social benefits . Hence This is why our research aims at giving an essential idea through evaluating the performance of the Free Zones through analyzing the benefits and expenses in the light of the goals and purposes for which they were basically established

***Associate Professor , Department of Financial And Banking, Faculty Of Economics, Tishreen University , Lattakia , Syria**
**** Assistant Professor At Faculty of Economics , Tishreen University , Lattakia , Syria**
*****Student Master Degree The Faculty of Economics , Tishreen University , Lattakia , Syria**

مقدمة

قام عدد من البلدان النامية منذ عقد الستينيات من القرن الماضي بتحفيز صادرات المنتجات الصناعية التقليدية و ذلك بإقامة مناطق تجهيز الصادرات (المناطق الحرة)
Export Processing Zones -FREE ZONES

و قد بلغ عدد المناطق الحرة في بداية عقد الثمانينيات في قارة آسيا خمس و ثلاثون منطقة، حيث تمثل المناطق الحرة ، و مناطق تجهيز الصادرات إحدى الوسائل السياسية الاقتصادية الرامية إلى توفير و دعم التبادل التجاري الحر للمنتجات غير التقليدية المعدة للتصدير ، وذلك تمهيدا لاعتماد تلك السياسات ، و تطبيقها بعد اختبارها على نطاق ضيق في المناطق الحرة على الصناعات الأخرى التي تقع خارج الأسوار الجمركية للمناطق الحرة، (يسمى بعضها في عدد من الدول بالمناطق الاقتصادية)، و كذلك على القطاعات الاقتصادية الأخرى.

و تعرف المناطق الحرة على أنها : عقارات (مناطق صناعية) تقع داخل سياج جمركي على مساحة تتراوح بين 10 و 300 هكتار مخصصة للمنتجات التصديرية وتتمتع الصناعات القائمة فيها بمزايا التجارة الحرة وبمناخ ليبرالي في ما يتعلق بالأنظمة والقوانين.

وتتمتع الشركات القائمة فيها التي في معظمها أجنبية بمعاملات تفضيلية في ما يتعلق باستيراد المواد الوسيطة وبدلات الضرائب وتوفير البنية الأساسية كما تعفى الشركات من الأنظمة واللوائح المطبقة على الصناعات القائمة في أماكن أخرى من الدولة. ولمنح تلك المزايا يجب أن يتم تصدير معظم منتجات الشركة كما يجب أن يتم استعمال المواد الوسيطة المستوردة كافة ضمن السياج الجمركي (سياج المنطقة الحرة)، وفي حال عدم التمكين من استعمال المواد الوسيطة المستوردة ضمن سياج المنطقة الحرة يجب إعادة تصديرها إلى الخارج.

و نظراً لأهمية المناطق الحرة في الاقتصاديات المعاصرة ، جاء بحثنا هذا بتحليل الفوائد والأرباح لتأكيد أهمية تلك المناطق .

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث بما يلي:

المشكلة الأولى: البرهان على أن المناطق الحرة ليست فقط أداة سياسية للدولة. ولكن يجب تحليل الفائدة والتكلفة من الزاوية الاقتصادية، أي يجب وضع المناطق الحرة على الميزان الاقتصادي من حيث الربح والخسارة بغية الوصول إلى فعالية اقتصادية تسهم في رفد وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

المشكلة الثانية :تكمن في كيفية زيادة العوائد المالية للبلد المضيف للمناطق الحرة باعتبارها في شكلها الحالي لصالح الاستثمار الأجنبي في تلك البلدان.

لذا جاءت الدراسة لتبين الأسس والقواعد والمعايير التي يجب إتباعها لصالح الدول المضيفة لتلك الاستثمارات إضافة إلى فوائدها الكلاسيكية.

منهج البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي القائم على التحليل والتقويم لواقع المناطق الحرة في بعض بلدان العالم، كما اتسم البحث بالمنهج الإحصائي من خلال المؤشرات الرقمية (انظر الجدول 1-2-3-4).

هدف البحث :

أولا : يهدف البحث إلى إظهار أهمية المناطق الحرة في اقتصاديات البلدان المعاصرة .

ثانيا : تحليل و تقويم الفائدة و التكلفة للمناطق الحرة من أجل التوصل إلى العوائد التي تجنيها الاقتصاديات المحلية المضيفة لذلك النوع من الاستثمارات .

ثالثا : تقديم مجموعة من المقترحات التي تتضمن آليات تطوير عمل المناطق الحرة من أجل زيادة فعاليتها ومساهمتها النسبية للدخل القومي في البلدان المضيفة

أولا :أهمية و أهداف المناطق الحرة في التكامل الاقتصادي الوطني

إن أول ما يشهد بأهمية المناطق الحرة على المستويين الوطني والدولي هو نجاح المناطق الحرة المقامة في بعض الدول سواء منها المتطورة أو النامية ، و إن هذه المناطق الناجحة تلعب في هذه الدول دوراً كبيراً وهاماً سعت إلى تحقيقه بواسطتها . وإن هذا الدور والأهمية يختلف من وجهة نظر كل دولة على حدة بحسب الأهداف التي دعت إلى إنشاء هذه المناطق الحرة.

و إن أهمية المناطق الحرة مرتبطة بطبيعة النظام الاقتصادي القائم و بالظروف الاقتصادية الاجتماعية السائدة في البلد الذي تقام فيه المنطقة الحرة من جهة وبمدى تفاعلها أو تأثرها بالظروف الاقتصادية العالمية من جهة أخرى. وإن تطور المناطق الحرة على اختلاف أشكالها ومضامينها وأهدافها يتبع بالضرورة هذه الأنظمة وتطورها و يتأثر بها إلى حد بعيد من حيث إقامة المناطق الحرة أو تعديل وتبديل بنيتها ومقوماتها أو تحديد أشكالها وبتعبير آخر (فهي إما أن تكون دعماً لهذه الأنظمة أو الاندماج فيها أو أن تكون هروباً واستثناء من قيودها ومن الأحكام السائدة فيها[1]).

[1]- - بالي –طـه – ندوة المناطق الحرة و دورها في تشجيع الاستثمار – الإمارات العربية المتحدة – دبي 1988--ص /6/

1- الأهمية الاقتصادية:

ترجع الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة إلى أنها خطوة يتم من خلالها الاستجابة للمتغيرات الإقليمية والعالمية التي من شأنها زيادة حدة المنافسة الاقتصادية بعد أن أصبح من المسلم به أنه لا تستطيع دولة بمفردها أن تعيش بمعزل عما يجري من أحداث وتغيرات متلاحقة.

ومن وحي فلسفة المناطق الحرة المتمثلة في زيادة الانفتاح الاقتصادي وتنشيط حركة التجارة وانتقال رؤوس الأموال بين الدول فإن إنشاء المناطق الحرة يؤدي إلى تحقيق منافع اقتصادية وسياسية للدول التي تنشئ المناطق الحرة، حيث تعتبر وسيلة فعالة لتحرير التجارة من القيود الكمية والحواجز الجمركية تمهيداً للدخول في اتفاقيات التجارة العالمية.

ويمكن وصف العلاقة بين المناطق الحرة المختلفة من جانب معين بأنها علاقة تنافسية (فيما يتعلق بكلفة الخدمات المقدمة وسهولة الإجراءات إضافة إلى توفر المزايا والحوافز والإعفاءات).

ومن جانب أخر علاقة تكاملية (فيما يتعلق بالعمليات الإنتاجية سواء كانت في المناطق الحرة أو خارجها).

وهناك عامل أساسي وهام يتعلق بطبيعة النظام الاقتصادي وعلاقات الإنتاج فيه ودور المناطق الحرة فيه كصمام أمان وكمنفذ على الأسواق الدولية عن طريق التجارة الخارجية.

وطبيعي أن يختلف هذا الدور كما ذكرنا سابقاً من وجهة نظر كل دولة على حدة بحسب الأهداف التي دعت إلى إنشاء هذه المناطق الحرة وقد تكون هذه الأهداف والغايات متماثلة.

2- الأهداف الداعية إلى إنشاء المنطقة الحرة:

بما أن المناطق الحرة تعني التحرر من القيود الجمركية على بعض النشاطات الاقتصادية عن طريق منح امتيازات جمركية غايتها تشجيع الصناعات التي تعتمد بشكل رئيس على المواد الأولية والقطع المستوردة وعلى بيع المواد المصنعة للخارج.

حيث كان وما زال من الأهداف الرئيسة التي تسعى الدول المضيفة لتحقيقها من وراء إقامة المناطق الحرة هي تحقيق الربحية وعوائد تجارية واقتصادية على المستوى الاقتصادي القومي.

ومع التطورات السريعة والمتلاحقة في مختلف مجالات الإنتاج والاستهلاك والخدمات في العالم وفلسفة وظيفة الدولة ونماذج التنمية تطورت أيضاً الأهداف التفصيلية للمناطق الحرة بحسب خصوصية الدولة المضيفة للاستثمار ولعل من أهمها:

أ- جذب وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية للتطوير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإقامة مشاريع البنى الأساسية والمرافق والتسهيلات الخدمية.

ب- زيادة حركة التبادل التجاري وزيادة حجم الصادرات وموارد النقد الأجنبي.

ج- توفير مصادر جديدة لدعم موارد الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل.

د- إدخال تقنيات حديثة.

هـ- إيجاد فرص عمل جديدة للعمالة وتنمية وتطوير مهارتها.

و – استغلال المزايا النسبية المتوفرة.

ز – تنمية الإقليم المحيط وجذب مشاريع التكامل الخلفية[1].

ح– تنشيط تجارة الخدمات (خدمات مالية – بنوك ومصارف – خدمات النقل والاتصالات)[2] حيث يزداد الطلب على هذا النوع من الخدمات في المناطق الحرة.

– ومنظمة الأمم المتحدة في عام 1985 قد وضعت جدولاً تبين فيه الأهداف الأكثر أهمية للمناطق الحرة وهي[3] :

1– توليد مصادر للعملات الأجنبية.

2– إيجاد فرص عمل.

3– جذب رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا المتطورة.

4– اكتساب مهارات جديدة.

5– خلق روابط بين صناعات المناطق الحرة والاقتصاد المحلي.

– لقد بين البنك العالمي في دراسة له في عام 1992 أهداف المناطق الحرة، و تتألف من مكاسب التبادل الأجنبي وخلق فرص العمل (التوظيفات) من خلال تصدير المنتجات والسلع[4]، ونلاحظ بين هذه الأهداف أنه توجد صعوبات تواجه تحليل الفائدة والكلفة من خلال أهداف الأمم المتحدة.

3– التكامل الاقتصادي

مما لاشك فيه أن المنطقة الحرة الناجحة هي نواة لإقامة صناعة لا يمكن إقامتها داخلياً أو وطنياً في وقت ما أو لإقامة صناعة تصديرية لا يتوقع نجاحها أو طلب منتجاتها داخلياً في السوق المحلية. في حين يمكن تصور نجاحها في المنطقة الحرة على ضوء الخدمات والمساعدات والحوافز المتوفرة فيها، وكون منتجاتها قابلة لتغطية جزء من الطلب الخارجي في الأسواق الاستهلاكية الأجنبية.

ويقوم التكامل الاقتصادي على أساس فرضية التشابك الاقتصادي، إي أن هناك تشابكاً منظوراً أو غير منظور بين الأنشطة الاقتصادية الوطنية والأنشطة الاقتصادية المقامة في المناطق الحرة من خلال ما يستورد منها أو يصدر إليها، إذ تقوم مشاريع في الداخل تتطور لتغذية المشاريع المقامة في المناطق الحرة كما يمكن أن تقوم مشاريع في المنطقة الحرة لتغذية مشاريع أو نشاطات إلى داخل البلد، إضافة إلى ما توفره المناطق الحرة من فرص عمل للقوى العاملة في الداخل، و تحويل دخلها من العملة الأجنبية إلى الداخل وكذلك تحويلات الجهة المستثمرة للداخل من عوائدها في المنطقة من إيجارات وأجور وخدمات وعوائد أخرى.

1- ظافر – محمد سعيد – ورقة عمل مقدمة الى ملتقى اقتصاديات المناطق الحرة – دمشق 2002 –ص/7/

2- القيسي – عبد الحفيظ -ندوة المناطق الحرة المشتركة و التكامل الاقتصادي الإقليمي – ورقة عمل مقدمة من وزارة الأشغال العامة و وزارة الاقتصاد و التجارة في لبنان – دمشق 2004 – ص/ 3/

3- Peter . Warr- Export processing Zones . The economic of enclave manufacturing –World Bank –reseach observer . 1989 - P/26/

4 - Baissac - Claude - A Critique Of Cost-Benefit Analysis In The Evaluation Of Export Processing Zones - (Presented at the WEPZA Round Table on EPZs, Vienna, 4/15/96) No. 2 Ver. 1 p /4

ومن ناحية أخرى: زيادة الإنتاج الصناعي ورفع نسبة مساهمة إجمالي الناتج المحلي مع التركيز على تصنيع الخامات ومشتقاتها وزيادة القيمة المضافة وتشجيع إقامة الصناعات التصديرية ضماناً لتدفق العملات وتحقيق درجة من التكامل الأفقي والعمودي بين فروع الصناعة من جهة وبين فروع الاقتصاد الأخرى من جهة ثانية.

والجدول الآتي يبين نمو المناطق الحرة في ثلاثة عقود حيث أصبح أكثر من 850 منطقة حرة تعمل في أكثر من 100 مدينة في العالم، وتستخدم مباشرة أكثر من 27مليون عامل، ووصل حجم صادراتها إلى 250 بليون دولار.

جدول رقم /1/ عدد المناطق الحرة و نشاطها

العام	1998	1970
عدد المدن	100+	30
عدد المناطق الحرة	850	80
عدد المناطق الحرة الخاصة	600+	–
(صادرات المناطق الحرة)	250+ بليون دولار	10 بليون دولار
التوظيف المباشر الإجمالي	27+ مليون	1.5 مليون

المصدر : -Bernard Hoekman -- Trade Policy Developments in the Middle East and North Africa
the world bank 2000/ p246

ثانيا: تحليل الفوائد والتكاليف للمناطق الحرة

يجب أن يكون واضحاً أن استخدام تحليل الفائدة والكلفة كأداة سياسية لتقييم مناطق تجهيز الصادرات (المناطق الحرة) يعتمد على افتراض أنها أداة للنهوض الاقتصادي وهي خاضعة لمدى فعاليتها وقدرتها في تحقيق أهدافها.

إن التدفقات المالية المباشرة مثل استعادة الفوائد أو حركة الاستثمارات الأجنبية لن تكون بالمحصلة لصالح الدول المضيفة للمناطق الحرة بل إن استخدام المصادر المحلية والربح الصافي للاقتصاد المضيف كنتيجة لعمل المناطق الحرة، هي التي تحتاج للتركيز أكثر.

وإن تحليل أداء الصادرات أو عدد الأعمال والمشروعات في المناطق الحرة تكون غالباً غير مناسبة لحساب الفائدة والتكلفة. حيث تكمن الفائدة بالتأثير المباشر لهذه النشاطات على الاقتصاد المحلي للدول المضيفة.

ويمكن لنا أن نحلل الفائدة والكلفة للمناطق الحرة من خلال فرز التكاليف والفوائد حسب الآتي:[1]

التكاليف:

1- تزويد الاقتصاد المحلي للمناطق الحرة برأس المال اللازم لإنشاء البنى التحتية ويرمز له بـ K.

2- المصاريف الإدارية لعمليات المنطقة A.

الفوائد:

[1] -Jayathakumaran, Kankesu - An over view of Export Processing Zones Selected Asian Contries - –University of Wollongong - Department of Economy -2002- p/7-8/

1- الاختلاف بين الأجور المدفوعة للعمل المحلي MWR وتكاليف المواطنين المناسب لهذا العمل تبعاً لقياسات الأجور الصورية SWR.

2- الاختلاف بين مدفوعات الشركات للفوائد العامة والمشتريات المحلية المساهمة DPوالتكاليف المناسبة لهذه الفوائد المحلية والمشتريات المحلية المساهمة MSC.

3- كافة الضرائب المدفوعة من قبل الشركات T.

4- ناتج الربح الصافي والتي تذهب للمساهمة بالأسهم في شركات المناطق الحرة NPوهكذا وضع الفائدة والتكلفة الاقتصادية الصافية لأي سنة (t) كما يلي:

$$\mathbf{NBC= (MWR- SWR)_t\ L + (DP- MSC)_t\ Q + T_t + NP_t - K_t - A_t}$$

حيث أجور السوق والأجور الصورية يشار إليها بـ MWR, SWR على التوالي.

الأسعار المحلية لمساهمة المشتريات المحلية والفوائد العامة يشار إليها DP.

التكاليف المناسبة لمساهمة المشتريات المحلية والفائدة العامة يشار لها، MSC

L عدد العمال، Q عدد وحدات المساهمة المحلية.

الضرائب المدفوعة والربح الصافي الحاصل للمساهمين المحليين يشار إليهم بـ T، NP على التوالي A, K تشيران إلى تكاليف البنية التحتية وتكاليف تجهيز الآلات والمعدات على التوالي.

- إن العائق الأساسي لهذه الفكرة يكون بأن تكون التكاليف متاحة وتتوفر بسهولة. ولكن تكمن الصعوبة في تقييم الفوائد حيث نجد أن هناك بعض الفوائد مثل انتقال التكنولوجيا والمهارات تحتاج إلى تقييم.

- في الشروط الاقتصادية سوف يكون هناك مساهمة روتينية للفوائد الصافية إذا كانت أجور العمال تتجاوز الكلفة المناسبة الاجتماعية للتوظيف في المنطقة، إذا كان معدل التعرفة للطاقة الكهربائية يتجاوز الكلفة المناسبة لتزويد طاقة إضافية، إذا كانت الأسعار المدفوعة من قبل الشركات للمشتريات تتجاوز الكلفة المناسبة لتزويدها.

إن شركات المناطق الحرة العاملة بها تحول العملة الأجنبية لأخرى وطنية لمدفوعات المشتريات والأجور المحلية. والاختلاف بين الكلفة المناسبة لمعدل صرف العملة وللصرف الحكومي (الرسمي) يمكن أن يكون ذا فائدة أو تكلفة للاقتصاد المحلي إذا كان السعر المحلي يستخدم للحساب (الإحصاء).

- وفي حين كان الربح الصافي (NBC) إيجابياً فإنه يعكس زيادة في الفوائد والتكاليف للسنة المدروسة. وفي حين كان مبلغ الفوائد المخفضة يزيد مبلغ التكاليف المخفضة بمعدل الحسميات المعطى فإن المشروع قابل للنجاح.

- كفاءة وفاعلية المناطق الحرة تتطلب أيضاً أن يكون NBV أقل من الصفر

(NBV<0) حيث NBV تمثل القيمة الحالية والصافية للمنطقة[1].

r تمثل معدل الحسم البسيط للتكلفة الاقتصادية ككل.

$$NBV= \sum (NBC)_t \backslash (1+ r)$$

[1] - Jayathakumaran, Kankesu-and Weiss- Export Processing Zones in Srilanka. A cost-benefit appraisal- Journal of international development- University of Wollongong - Department of Economy -1997- p/37/

- تقدير الأسعار الصورية:

في حالات نجد أن أسعار السوق تختلف عن التكاليف المناسبة، فإنه من الضروري تقييم النشاطات بأسعار قليلة وبأقل من أسعار السوق.

إن الحالة المقيمة للعوامل المتغيرة (CF) يمكن استخدامها إما بنظام أسعار عالمي أو بنظام أسعار محلي، حيث نجد أن نظام الأسعار العالمي يُظهر الأسعار الصورية بأسعار عالمية عددية موضحاً أن السلع التجارية قد ضمنت مباشرة بأسعار عالمية والسلع غير التجارية قد حُولت لأسعار عالمية مماثلة لها على أساس تكاليف عددية.

إن السعر العالمي لهذه السلع التجارية يجب أن يعبر عنه بطريقة مماثلة ومكافئة للقيمة في وحدات الأسعار المحلية.

في نظام الأسعار العالمية CF عوامل التحويل تعرف وتحدد بنفس النسبة في الأسعار الصورية (Spi) بالنسبة لأسعار السوق المحلية Mpi.

CF= Spi\Mpi

و الجدول الآتي يوضح عوامل متغيرة ومختارة في أندونيسيا- كوريا الجنوبية- ماليزيا- الفيلبين- سيريلانكا في المراحل الأولى لإنشائها (السبعينيات والثمانينيات)

جدول رقم / 2/ تحليل العوامل المتغيرة في دول مختار (شرق أسيا)

الفئة	أندونيسيا	كوريا	ماليزيا	الفيلبين	سيريلانكا
العمل	0.75	0.91	0.83	0.64	0.79
تبادل العملات الأجنبية	1.00	1.08	1.011	1.25	-
الموارد الخام المحلية	0.85	0.92	0.9	0.96	0.78
رأس المال المحلي	0.85	0.91	0.91	0.96	0.91
الكهرباء	1.05	1.33	0.93	1.3	1.57

المصدر: - Jayathakumaran, Kankesu - An over view of Export Processing Zones Selected Asian Contries

-University of Wollongong - Department of Economy -2002- p/11/

لقد كان أحد الأهداف الأساسية لإنشاء المناطق الحرة هو التوظيف والعوامل المتغيرة للعمل عند الدول المذكورة في الجدول السابق توضح أن التكاليف المناسبة للعمل تكون أقل من معدلات الأجور في السوق.

ففي الفلبيين نسبتها الأعظيمة /0.64/ متضمنة الربح الصافي إلى نحو0.36 من قيمة السوق.

و العوامل المتغيرة CF من الممكن أن توزع بين العمال المهرة وغير المهرة بين الرجال والنساء.

- المشتريات المحلية تشكل جزءاً أخر. حيث الكلفة المناسبة لتزويد المناطق الحرة بالمساهمات المنتجة محلياً يمكن أن تحسب باستخدام معدل العامل المتغير CF لكامل الاقتصاد ولإعادة تقييم قيمة سعر السوق المحلية. في الجدول السابق نجد أن الكلفة المناسبة للمساهمات المحلية تكون أقل من أسعار السوق في كل الدول، وذلك دليل على وجود فوائد وانتقال تكنولوجي تبعاً لها.

مثال: العامل المتغير CF يكون في اندونيسيا 0.85 متضمناً ربحاً صافياً 15 سنت من قيمة السوق عندهم في البلد المذكور .

عملياً: أن الانتقال التكنولوجي لشركات المناطق الحرة إلى الشركات المحلية من خلال المشتريات المحلية لم يكن كبيراً، وهذا يعكس اعتماد شركات المناطق الحرة على إطلاق قدم المنتجين وعزلتهم عن الاقتصاد المحلي.

- استهلاك الكهرباء:

إن استهلاك الكهرباء من قبل شركات المناطق الحرة يولد روابط مع الاقتصاد للدولة المضيفة إذا كان معدل التعرفة للدولة المضيفة اقل من الكلفة المناسبة لتزويد طاقة إضافية.

وبالتالي سوف يكون هناك مساعدات مالية للمناطق الحرة. والعامل المتحول الوطني للكهرباء يستخدم لإعادة تقييم رسوم الكهرباء بأسعار السوق للحصول على الكلفة المناسبة الاقتصادية لتزويد الطاقة. وهنا العوامل المتغيرة عن معظم الدول تكون فوق /1.00/ متضمنة حقيقة تلقي المناطق الحرة مساعدات حكومية ما عدا ماليزيا /0.93/.

ثالثا : الأداء الاقتصادي /دول آسيوية مختارة/ والارتباط مع الاقتصاد المحلي:

هنا سوف نناقش الأداء الاقتصادي للمناطق الحرة وارتباطها مع الاقتصاد المحلي في دول شرق آسيا خلال مرحلة تأسيس وتطور المناطق الحرة هناك /1972- 1982/.

حيث توجد صناعات مسيطرة على هذه المناطق الحرة، وهي صناعات الإلكترونيات والملابس والنسيج والأحذية.

آ: الهيكل الإنتاجي لصناعات المناطق الحرة:

إن إسهام المناطق الحرة في زيادة التنمية الاقتصادية للبلدان المضيفة كان ولا يزال إسهاماً ضعيفاً إذا قيس تأثيرها الاقتصادي بالأهداف الطموحة التي كانت البلدان المضيفة لها وخصوصاً النامية تسعى إلى تحقيقها من وراء إنشاء المناطق الحرة وتشغيلها، ويعود ذلك بالدرجة الأساسية إلى الطبيعة أو الخصائص لهياكل الإنتاج في المناطق الحرة التي تتسم بالخصائص الآتية[1]:

1- إن طبيعة الصناعات في المناطق الحرة هي صناعات غير معقدة وذات عمليات إنتاجية ليست رفيعة المستوى التقني كما أنها تتكامل رأسياً مع الصناعات والمشروعات غير الوطنية

2- معظم الشركات المتعددة الجنسية لجأت إلى نقل الصناعات أو المراحل كثيفة العمل من العمليات الإنتاجية إلى المناطق الحرة في البلدان النامية، وذلك لرخص اليد العاملة قياساً بالبلدان المتقدمة.

3-إن إسهام الاستثمارات الأجنبية في المناطق الحرة في التكوين الرأسمالي للاقتصاديات المضيفة ضعيفة نسبياً لأن المصانع الموجودة في هذه المناطق تكون في الغالب مجرد وحدات إنتاجية كثيفة العمل، لأن معظم إنتاج هذه المصانع هو من الإلكترونيات ملابس- جلديات- منتجات كهربائية- لدائن- قطع غيار للسيارات.

بـ : الروابط بين صناعات المناطق الحرة والاقتصاد المحلي:

يعكس حجم المتدفقات السلعية بين صناعات المناطق الحرة والاقتصاد المحلي درجة قوة أو ضعف الترابط والتشابك الأمامي أو الخلفي بينهما، وإذا ما استثنينا حصيلة العائد من العملات الأجنبية التي تدرها المناطق الحرة، فإن

[1] - TF , Clasen - US Forigen trade zones manufacturing and assebley law and policy in international business-VOL13-1981-p /15-16/

تشابكاتها الصناعية الأمامية والخلفية مع الاقتصاد المحلي قليلة الأهمية نسبياً، ذلك لأن الخبرات الإدارية والتنظيمية والفنية على الأغلب خبرات أجنبية.

كما أن معظم صناعات المناطق الحرة صناعات تجمع غالباً ما تكون مدخلاتها الأساسية مستوردة من الخارج، ولذلك فإنها تتكامل رأسياً مع المشروعات الصناعية الوطنية.

جدول رقم / 3 / الأداء الاقتصادي – دول آسيوية مختارة

القيمة : مليون دولار

العام/المنطقة	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982
كوريا الجنوبية عدد الشركات	70	115	110	105	99	99	97	94	88	89	83
عدد الموظفين	7072	21240	20822	22248	29615	28401	30960	31153	28532	28016	26012
نسبة الربح الصافي للصادرات	30.9	36.8	38.6	41.2	49.2	49.2	51.8	51.8	53.0	53.4	-
نسبة المواد الخام المحلية	6	20	22	24	30	33	32	34	33	33	14
الضريبة	-	1.44	1.79	1.55	1.71	1.5	1.85	1.78	1.74	2.31	2.17
الكهرباء	1.2	1.3	2.3	2	3.4	3.8	4.5	4.8	4.5	5.1	5.3
ماليزيا عدد الشركات	10	20	31	32	33	34	35	35	41	49	50
عدد الموظفين										38.78	36298
نسبة الربح الصافي للصادرات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
نسبة المواد الخام المحلية	5	2	2	4	3	5	3	3	2	3	4
الضريبة	-	-	-	-	-	-	0.14	0.15	0.09	0.074	1.29
الكهرباء	0.4	0.7	1.7	5.7	6.9	-	8.6	12.1	17.8	23.5	23.2
الفيلبيين /عدد الشركات	1	5	14	16	39	38	47	51	51	52	52
عدد الموظفين	-	1298	3321	5502	8962	12821	17495	18877	19204	19858	19410
نسبة الربح الصافي للصادرات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
نسبة المواد الخام المحلية	30	30	8	10	21	20	7	11	14	9	6
الضريبة	-	-	0.07	-	0.4	0.6	1.5	2.2	1.9	1.7	1.4
الكهرباء	-	0.1	0.3	0.5	0.7	0.9	1.2	1.6	1.5	1.7	1.6
أندونيسيا/ جاكرتا	-	-	-	-	-	4	7	15	18	18	18

عدد الشركات											
عدد الموظفين	-	-	-	-	-	773	1635	4317	6374	7520	7742
نسبة الربح الصافي للصادرات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
نسبة المواد الخام المحلية	-	-	-	-	-	-	0.8	9	13	28	41
الضريبة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الكهرباء	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

-Jayathakumaran, Kankesu - An over view of Export Processing Zones Selected Asian Contries -

–University of Wollongong - Department of Economy -2002- p /14/

إلا أن بعض البلدان المتقدمة والنامية قد حرصت على تشجيع المشاركة المحلية (في المنطقة الصناعية الحرة في كندلة في الهند)، وذلك من خلال عدم السماح بتملك الأجانب أو بمشاركتهم كأغلبية في رأس المال في أنواع محددة من الصناعات التي لا يعتبر فيها رأس المال الأجنبي أساسياً وتكون المهارات التكنولوجية والقدرات التسويقية هي الإسهامات الرئيسة التي يتوقع أن يقوم بها المستثمرون القادمون من الخارج[1] .

وتشير بعض الدراسات أن صافي قيمة الواردات من المواد الخام والمكونات بالنسبة للسلع المنتجة في المناطق الحرة في العالم الثالث (باستثناء كوريا الجنوبية وتايوان) بلغت حوالى 60% من قيمة السلع النهائية المنتجة في المناطق الحرة في حين شكلت الأجور نسبة تتراوح بين (10– 18)% من سعر بيع المنتج النهائي[2] ، مما يشير إلى أن المدخلات المحلية ضعيفة نسبياً، وهذا يؤكد ضعف الارتباطات بين صناعات المناطق الحرة والاقتصاد المحلي عند تقييم المناطق الحرة في دول شرق أسيا (خلال عشر سنوات من إنشائها).

نجد أنه بالنسبة لكوريا الجنوبية أظهرت روابط هامة في مجال المشتريات المحلية (المواد الخام المحلية والخدمات مثل النقل –أعمال المال– التأمينات– مواد التغليف) وكان ذلك بمعدل عال في مجال صناعة الإلكترونيات.

جدول رقم /4/ الأداء الاقتصادي – دول آسيوية مختارة

العام/المنطقة	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
سيريلانكا عدد الشركات	12	22	37	46	57	67	62	72	75	80
عدد الموظفين	5876	10291	19078	21500	24093	26291	28686	36592	42186	45728
نسبة الربح الصافي للصادرات	20	20.8	26.9	22.3	28.8	32.1	32.5	25.6	26.7	20.3
نسبة المواد	.	.	4.8	6.4	5.6	5.5	5.1	4.1	4.9	5

[1] -KAFTZ YOU- KaNDALA Free Trade Zone infact and figures- Grand Hidham-August-1975-p /84/

[2]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار – المناطق الحرة العربية – الكويت – 1987 – ص / 12/

الخام المحلية										
الصين /شينزهن/ عدد الموظفين	**4660**	**5300**	**7700**	**13360**	**10200**	**19200**	**21700**	**36931**	**58069**	**83960**

- Jayathakumaran, Kankesu - An over view of Export Processing Zones Selected Asian Contries -

–University of Wollongong - Department of Economy -2002- p/15/

أما في المناطق الحرة الأندونيسية فإنها تعتمد بشكل أساسي على صناعة النسيج وصناعة الإلكترونيات والمشتريات المحلية و قد شكلت نسبة صغيرة من المجموع الكلي.

وفي سيريلانكا كانت معظم المشتريات المحلية منتجات ثانوية.

وذلك للأسباب الآتية:

أ- معظم الشركات في المناطق الحرة تستورد وتشتري لوازمها من أرخص المصادر مستفيدين من التسهيلات والحوافز المقدمة والإعفاءات.

ب- عدم وجود اتصال مع الشركات المحلية في أغلب الأحيان.

جـ- عدم وجود الصناعة القوية المحلية والمنافسة.

أما بالنسبة للأجور المدفوعة للعاملين في المناطق الحرة كانت أعلى من الأجور المدفوعة خارج المناطق الحرة خاصةً في ماليزيا في بداية التسعينيات بـ 30%، وسجلت في ماسان في كوريا بـ 10% و 14% في تايوان[1]

ج : القيمة المضافة المحلية في صادرات المناطق الحرة:

يعتبر هدف زيادة القيمة المضافة واحداً من الأهداف التي تسعى المشروعات إلى تحقيقها إلا أن مقدرة هذه المشروعات على توليد المزيد من القيمة المضافة المحلية يتوقف على مجموعة من العوامل:

1- نظراً لتكامل معظم مشروعات المناطق الحرة رأسياً مع العالم الخارجي وذلك من خلال استخدام مدخلات الإنتاج المستوردة بدلاً من استخدام مدخلات الإنتاج المحلية، فإن مقدار الإسهام في خلق القيمة المضافة سيكون ضعيفاً بالتأكيد خصوصاً وأن الكثير من السياسات التجارية المطبقة في البلدان المتقدمة مستوردة من هذه البلدان وهذا الإجراء طبقته الولايات المتحدة الأمريكية بالجدولين التعريفيين المرقمين (806- 807) وطبقة الاتحاد الأوروبي بما يسمى بنظام الحصص في الخارج[2]

2- إن نصيب القيمة المضافة محلياً من صادرات المناطق الحرة لا يتجاوز 20%، ويستأثر الأجور المدفوعة إلى العاملين في الإنتاج في صناعات المناطق الحرة بنسبة رئيسة من القيمة المضافة محلياً. علماً أن تكلفة ساعة العمل في البلدان المتقدمة أي أكثر من عشرة أمثال مثيلاتها في البلدان النامية. وعلى سبيل المثال: إن تكلفة ساعة العمل في أمريكيا بلغت 13$ في حين أن تكلفة ساعة العمل العامل الماهر التونسي بلغت دولاراً أمريكياً فقط في عام 1989[3]، وعليه فإن تفاوت الأجور بين البلدان المتقدمة والنامية يؤدي في النهاية إلى تحويلات للقيمة تصب في النهاية

[1]-Madani.D-Areview of the role and impact of export processing zones [1] the world bank 1994- p28/ (www.world bank.org)

[2]- Concilregulation of the Euopean Communities-N63-82-p /3/

[3]- مرجع سابق – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار – ص / 99/

لمصلحة المستثمرين الأجانب والشركات الدولية خصوصاً، وأن القيمة المضافة المحولة للخارج لا يعاد استثمارها لأغراض التوسع الصناعي في البلد المضيف للاستثمار، وإنما تستثمر في مناطق أخرى حيث إن هناك تنافساً قوياً فيما بين البلدان على جذب المستثمرين الأجانب إلى مناطقهم الحرة.

الاستنتاجات

إن المناطق الحرة ومن خلال تطورها و تفاعلها مع التطور التجاري والصناعي في العالم لم يقتصر دورها على تحرير المبادلات التجارية الدولية وتسهيل حركة انسياب وانتقال السلع الوطنية، وإنما يقودها أيضاً إلى مجال الاستثمار والتوظيف وتنمية الصادرات المصنعة بدائل المستوردات والصناعات التصديرية وتصنيع الصادرات وتشجيع الاستثمارات المالية والإنتاجية، كل ذلك خارج أنظمة الحماية الوطنية والقيود المفروضة عليها وتوفير الريعية المجزية لها في ضوء المنافسة والمزاحمة الدولية التي تواجه هذه الاستثمارات، وبحيث تخلق المناخ والمكان المناسب وتوفير الظروف والشروط التحفيزية لإقامتها.

والخلاصة فإن أهم الاستنتاجات هي :

1- استطاعت المناطق الحرة أن تبعد 9 دول من دوامة الفقر منذ عام 1950.

2- جلبت العديد من الصناعات التي قد تؤثر سلباً على نظافة البيئة المحلية ولكنها لم تحدث ذلك نظراً لاستخدامها الأساليب و الوسائل المتطورة في عملية الإنتاج التي حالت دون حدوث أي تلوث للبيئة.

3- لم يقتصر اهتمام المناطق الحرة على الجانب الاقتصادي فقط بل أعطت اهتماماً كبيراً لتنمية الموارد البشرية والاستفادة من الخبرات والتقنيات المستوردة ، لذا قامت بإنشاء مراكز للتعليم والتدريب داخل المنطقة الحرة، وتأكيداً على ذلك ما حدث في المكسيك. حيث قامت إدارة المنطقة الحرة بالتنسيق مع الجامعة بفتح فرع لها داخل المنطقة وباختصاصات معينة تتطلبها طبيعة العمل بالمنطقة الحرة، مثل تأهيل المهندسين والمديرين إضافة إلى تقديم برنامج تدريبي للعمال عن طريق التنسيق مع وزارة التربية والتعليم ومنحهم شهادات ثانوية وابتدائية، ومن جانب آخر أسهمت الشركات بتوفير التقنية والخبرة للعمال في المنطقة الحرة.

4- لعبت المنطقة الحرة دوراً كبيراً في حل جانب كبير من مشكلة البطالة، حيث وفرت العديد من فرص العمل وبرواتب معقولة تتناسب مع مستوى المعيشة السائدة مع توفر البيئة المناسبة ذات المستوى العالي.

5- المنطقة الحرة كانت أرضاً خصبة لاستثمار العديد من الشركات المتوسطة والصغيرة، وذلك لأنها أقل خطورة إذا ما قورنت بالعمل خارج المنطقة الحرة نظراً للعديد من الحوافز والتسهيلات التي تقدمها المنطقة الحرة.

وهذه بعض من الفوائد التي تقدمها المناطق الحرة مع العلم أن هناك فوائد أخرى عديدة تمكن جنيها من وجود المناطق الحرة، إذا ما استغلت الاستغلال الصحيح وفي ظل توفر الظروف المناسبة والمقومات التي تساعد على تحقيق ذلك...

– وبعد هذا الاستقراء لنتائج الدراسة نجد أن هناك مناطق حرة ناجحة بالعالم قد ركزت على التزويد ببيئة أعمال منافسة ودولية، وهذه الوسائل قد حسنت البيئة التحتية كالتزويد بنظام اتصالات متطور، قوة ممكن الاعتماد عليها– وسائل نقل، عمال متدربون– إدارة فعالة.

وهذا يتضمن عمليات الجمارك التي تركز على تسهيل العمليات التجارية من دون إهمال في مسؤوليتها.

ونجد أن المناطق الحرة في الكاريبي، وأمريكا اللاتينية لم تكن أكثر ديناميكية وإبداعاً في العالم فمعظمها يعاني من خطط إدارية متغيرة– بنية قانونية وتشريعية ضعيفة بالرغم من أن الكوامن في تلك المناطق هائلة وغير مخطط لها، بالإضافة إلى الموقف المتشدد نسبياً للحكومات في الأقاليم أيضاً يعيق فهمهم لمكامن المناطق الحرة.

وهكذا وجدت معظم الدول أنه من الحكمة استخدام المناطق الحرة حيث أكدت تقارير منظمة التجارة العالمية أن الدول التي تقام بها المناطق الحرة معدلات التجارة فيها يزداد ضعفي معدل التجارة العالمي عموماً وتساعد في تطوير فوائد الدول من العولمة والتجارة.

وكنتيجة لما سبق ذكره يمكننا القول إن المناطق الحرة هي نتاج الدول التي تخلقها وهي ذات مسؤولية تامة ومحكمة جيداً من قبل الدول التي أوجدتها إلى درجة أن السلطات المحلية في بعض الدول فقد فقدت السيطرة على أقاليمها وهي في خطر فقدان السيطرة على المناطق الحرة. لكن لدرجة واقعية فإن المناطق الحرة ممكن أن تكون في بيئة جيدة وقد تساعد في بحثها عن تنظيم مناسب وتصرفات دولية متوقعة: جاذبة للاستثمارات من الأعمال الشرعية التي تخشى بيئة محلية غير شرعية، وهذه كانت الحالة في المكسيك، وعدة دول أسيوية، حيث هنا تكون المناطق الحرة، وربما قد تشكل حلاً لبعض المشاكل هناك، تنظيمات مختلفة قد لا تكون سلبية لكنها قد لا تجدي نفعاً لنظام قد فشل في بلده..

المقترحات و التوصيات

استنادا الى ما تقدم و من اجل نجاح سياسة المناطق الحرة في الدول كافة و لا سيما النامية منها لا بد لهذه الدول ان تراعي مايلي :

1- يجب ألا تكون سياسة المناطق الاقتصادية الحرة (مناطق تجهيز الصادرات) فقط من أجل توليد منافع إحصائية مثل (التوظيف – التبادل التجاري)

2- إن سياسة المناطق الحرة يجب أن تسعى لزيادة المنافع المرجوة و المحددة في أهداف تلك المناطق عند إنشائها و تبني تركيز اقتصادي لتنمية الأقاليم المحيطة و الاستفادة من عوامل الربط الأمامي و الخلفي

3- التركيز على اختيار نوع الاستثمار وحجمه، بحيث لا تعطى الأولوية للثانية على حساب الأولى كما فعلت معظم المناطق الحرة في العالم وهو ما يعد بمنزلة خطأ كان من الأولى تجنبه ويمكننا تقييم ذلك من خلال التعرف على النقاط الآتية:

أ- مدى استجابة الشركة للتقنيات الحديثة في مراحل التصنيع الأولى.

ب- مطالبة الشركات بإعطاء فترة كاملة عن قواها العاملة من حيث العدد والمستوى الفني والأجور التي تتقاضاها.

ح- التعرف على حجم الشركة من خلال معرفتنا برأس مال الشركة وموجوداتها وأرباحها السنوية إضافة إلى عدد فروعها في العالم وحجم صادرتها السنوية والأسواق التي تتعامل منها.

4- مطالبة الشركات بإعطاء فكرة واضحة عن خطتها حول كيفية الاستثمار بالمنطقة الحرة مع الأخذ بعين الاعتبار نسبة الزيادة السنوية موضحاً من خلالها أوجه الاستثمار المبينة أدناه:

أ- نوع المعدات والآلات المستخدمة في عملية الإنتاج.

ب- تحديد القيمة الكلية والأجهزة المستخدمة في عملية الإنتاج للسنوات الخمس الأولى.

ح- توضيح نسبة الاستثمار المخصص لشراء المواد الأولية والمواد شبة المصنعة والمستخدمة في عملية الإنتاج مع تحديد الجهة التي يشتري منها.

ء- تحديد مجموع الأجور التي تدفع سنوياً.

هـ- مجموع قيمة الإيجارات التي تدفع الشركات سنوياً.

و- توضيح حجم وقيمة المنتجات المتوقع إنتاجها ومن ثم تصديرها سنوياً.

ز- إعطاء فكرة عن مجموع المبالغ التي تصرف سنوياً نظير استهلاك الشركات من كهرباء ومياه واتصالات.

إضافة إلى ما سبق فإن هناك نقاطاً أخرى يجب توفيرها لتقييم الحجم الحقيقي للاستثمار ومدى استفادة الاقتصاد المحلي منه، مثل ما تدفعه الشركات سنوياً للمنطقة الحرة مقابل حصولها على الخدمات المختلفة مع تحديد ما تصرفه الشركات من مبالغ داخل البلد نظير حصولها على الخدمات شاملة الإيجارات المتعلقة بسكن العمال والموظفين.

5- مطالبة المناطق الحرة بالالتزام الكامل بالمعايير والقوانين الدولية المتعلقة بالحفاظ على البيئة وحمايتها وغير ذلك عند قيامها بتقييم الشركات الراغبة في الاستثمار لديها.

المراجع

المراجع باللغة العربية

1 – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار – المناطق الحرة العربية – الكويت – 1987

2– القيسي – عبد الحفيظ – ندوة المناطق الحرة المشتركة و التكامل الاقتصادي الإقليمي – ورقة عمل مقدمة من وزارة الأشغال العامة و وزارة الاقتصاد و التجارة في لبنان – دمشق 2004

3– بالي –طـه – ندوة المناطق الحرة و دورها في تشجيع الاستثمار – الإمارات العربية المتحدة – دبي 1988

4– ظافر – محمد سعيد – ورقة عمل مقدمة الى ملتقى اقتصاديات المناطق الحرة – دمشق 2002

المراجع باللغة الانكليزية

5- Baissac , Claude - A Critique Of Cost-Benefit Analysis In The Evaluation Of Export Processing Zones - (Presented at the WEPZA Round Table on EPZs, Vienna, 4/15/96) No. 2 Ver. 1

6- Concilregulation of the Euopean Communities-N63-82

7- Hoekman, Bernard Trade Policy Developments in the Middle East and North Africa the world bank 200

8-Jayathakumaran, Kankesu - An over view of Export Processing Zones Selected Asian Countries - University of Wollongong - Department of Economy -2002–

9-Jayathakumaran, Kankesu-and Weiss- Export Processing Zones in Srilanka. A cost-benefit appraisal- Journal of international development- University of Wollongong - Department of Economy -1997

10- KAFTZ YOU- KaNDALA Free Trade Zone infact and figures- Grand Hidham-August-1975

11- Madani.D-Areview of the role and impact of export processing zones

the world bank 1994- (www.world bank.org)

12-Peter, Warr- Export processing Zones . The economic of enclave manufacturing reseach observer . 1989–World Bank –

13-TF , Clasen - US Forigen trade zones manufacturing and assebley law and policy in international business- VOL13-1981